تأثير الفراغ الامني في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى على الامن الدولي.

The impact of the security vacuum in the African Sahel security. and Sahara region on international

م.م. علي هادي عبدالله القره غولي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

Assistant Lecturer: Ali Hadi Abdullah Al-Qarha Ghouli

ali.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:2024/3/6 تاريخ القبول:2024/6/9 تاريخ النشر:2024/10/30

الملخص:

منطقة الساحل الافريقي والصحراء هي عبارة عن مجموعة دول فقيرة اقتصادياً، وذات ضعف بنيوي، وفاشلة تنموياً، تعاني منطقة الساحل من الحروب ، والصراعات الداخلية، وتعدد الاثنيات فيها، كما تعاني فراغاً امنياً أدى الى نشاط المنظمات الإرهابية، والجريمة المنظمة، وغيرها من المظاهر الانفلات الأمني، فضلاً عن الاطماع الاستعمارية الأوروبية الفرنسية والأمريكية تحديداً كذلك الصين، كما تعد منطقة الساحل الافريقي، والصحراء مصدراً قلقاً للأمن الإقليمي و الدولي، وللازمات الأمنية، والعسكرية، بسبب ما تحويه من قواعد للإرهاب، والهجرات الغير شرعية فضلاً عن خطوط الجريمة المنظمة، والتهريب، والمتاجرة بالسلاح، و تجارة المخدرات، والجريمة الالكترونية، وغسيل الأموال، فمنطقة الساحل الافريقي والصحراء الممتدة على مساحات شاسعة في القارة الافريقية، لم تكن تعني سوى عناوين خاطفة عن التوتر العرقي والقبلي وصور المجاعات، حتى تحولت اليوم الى قطب الرحي في السياسات الأمنية الدولية بعد ان باتت تشكل خطرا عابر للحدود الإقليمية والدولي.

Abstract:

The African Sahel and Sahara region is a group of countries that are economically poor, structurally weak, and developmentally failed. The Sahel region suffers from wars, internal conflicts, and a multiplicity of ethnicities. It also suffers from a security vacuum that has led to the activity of terrorist organizations, organized crime, and other manifestations of security chaos. In addition to the European colonial ambitions of France and America, specifically China, the African Sahel and Sahara region is also a source of concern for regional and international security, and for security and military crises, because of the bases it contains for terrorism and illegal immigration, as well as lines of organized crime, smuggling, and trafficking. weapons, drug trafficking, cybercrime, money laundering, The Sahel and Sahara region, which extends over vast areas on the African continent, used to mean nothing but flashy headlines about ethnic and tribal tension and images of famine, until today it has turned into the turning point of international security policies after it has become a threat that crosses regional and international borders.

المقدمة:

تمتد دول الساحل الأفريقي من المحيط الأطلسي غربا وصولاً إلى البحر الأحمر شرقاً ومن الجنوب الصحراء الكبرى شمالاً حتى غابات السافانا جنوباً، ولعل كُبر المجال الجغرافي للساحل الافريقي خلق نوعاً من الاختلاف حول أي من الدول التي

تنتمي الى هذا المجال، فسياسياً وبالرجوع الى الدول التي ضمتها اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف، والتي أنشئت عام 1971م فإن دول الساحل الافريقي هي (السنغال، و غامبيا، وموريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، و النيجر، و تشاد) ، ثم أضيفت كل من (وغينيا بيساو، والرأس الأخضر، والسودان، واثيوبيا، والصومال، وكينيا، ونيجيريا)، إذ تبلغ مساحاتها ما يقارب خمسة ملايين كيلومتر مربع، كما يعرف الساحل الافريقي بتنوع العرقي والديني والمذهبي وبنسيجه القبلي الاجتماعي، فضلاً عن كثافه سكانية كبيرة، غالبيتهم مزارعين تقليديين، يمتهنون رعي المواشي، في ظل محيط اجتماعي معقّد. تشهد دول الساحل انعدام الاستقرار الأمني والتوتر السياسي المستدام، والفقر وانعدام آفاق حياة أفضل لشباب دول الساحل الأفريقي منذ اكثر من نصف قرن، إذ تسودها ازمات متداخلة على الصعيد السياسي والأمني ، وفشل في توطيد الامن وفرض القانون. بسبب عوامل عدة وظروف حالية وتاريخية، إذ كانت مستعمرات أوربية ورثت حملاً ثقيلا من الأزمات من تلك الفترة، فضلاً عن المشكلات المستحدثة بعد ذلك، مثل تأخر التنمية والأزمات الداخلية والإثنيات المتصارعة والأزمات الإجتماعية من فقر وأمراض، والوضع الأمني المتدهور الذي كان السبب المباشر في عدم الاستقرار وظهور تبعات سلبية على تلك الدول وشعوبها . فالأمن هو المتغير المؤثر في جميع المتغيرات الأخرى، إذ لا ديمقراطية بلا أمن ولا تنمية كذلك، ولا قوة أقتصادية أو استثمار،... وسبب ذلك هو تحالف جماعات الجريمة المنظمة مع الجماعات الإرهابية ناهيك عن تجارة السلاح والمخدرات وتجارة البشر وغير ذلك من الأزمات. كان الساحل والصحراء منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية. ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات، وأصبحت المنطقة فضاء شاغرا وساحة حروب ونزاعات لا تنتهي، ومصدر قلق وخوف للأمن

الدولي . فقد اصبحت الممر الرئيسي لتهريب المخدرات، و السلاح عالمياً إذ يمنح الفراغ الامني في الساخل الافريقي وعدم الاستقرار فرصة لعصابات التهريب الدولية التي تنشط بين القارات الامريكية، والاوروبية، والآسوية، كما تعد منطقة الساحل الافريقي ثاني اغنى منطقة في مورد لليورانيوم الى الاتحاد الاوروبي مما اثار الفراغ الامني في الساحل الافريقي مخاوف دول الاتحاد وخاصة فرنسا بشأن تأثيره المحتمل على استيراد اليورانيوم لتشغيل الطاقة النووية وتداعياتها على أمن الطاقة في اوروبا

اهمية البحث : تناولنا موضوع الأمن في منطقة الساحل والصحراء الذي يعرف اضطراباً وترديا وكيف أثر ويؤثر في استقرار منطقة دول الساحل، لما تشكله منطقة الساحل الافريقي من اهمية كبرى بشكل عام، وما تشكله من نقطة وصل بين المحيط الاطلسي والمحيط الهندي، وما بينهما من بحار وخلجان، ان تمر نسبة كبيرة من التجارة الدولية عبر ذلك الطريق وهي بمثابة بديل استراتيجي لممر قناة السويس ومضيق باب المندب إذا ما تعرضت الملاحة هناك الى خطر ، وعليه فأن اية تداعيات او اضطرابات امنية كانت او سياسية في هذه المنطقة او جزء منها سيؤثر بشكل كبير على أمن المنطقة الاقليمي وتداعيات ذلك سينعكس سلباً على الامن الدولي بشكل عام.

مشكلة البحث: الإشكالية: يمكن أن نخرج بصياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

1. ما هي الوسائل التي يمكن لدول الساحل الإفريقي اتخاذها للمحافظة على امنها واستقرار علاقاتها؟
2. ماهي الأسباب وراء عدم استقرار منطقة الساحل والصحراء؟
3. ما أبرز التحديات المحلية، الإقليمية والدولية للمنطقة، والتي تؤثر على النظام الدولي؟

فرضية البحث: تفترض الدراسة واتساقاً مع التساؤلات الاشكالية، أن عدم الاستقرار والفوضى التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء مرده أساساً الى مشكلات داخلية،

وهذه المشكلات ستمتد الى مشكلات خارجية تؤثر بشكل مباشر على هيكل النظام الدولي، وعليه فأن معالجة مشكلات المنطقة وحل ازماتها سينعكس ايجابياً على الامن الاقليمي للمنطقة وعلى الامن الدولي بشكل عام .

منهج البحث: يتطلب الموضوع منهجية مركبة تتمثل في ما يلي:

1. منهجية البحث العلمي التاريخي القائم على رصد وتحليل مسار التطور التاريخي للموضوع قيد البحث، وبما يساعد على التكهن بتطواته المستقبلية بالاستناد الى اسس علمية .

2. منهج الاستقراء القائم على تحليل البحث الى عناصره الاساسية من جهة، وبين الموضوعات ذات الصلة بالاطار الاشمل كموضوعات الامن ، والتدخل العسكري .

هيكلية البحث : ستوزع هيكلية البحث على ثلاثة مباحث يركز الاول على الاطار النظري لمفهوم الامن والفراغ الامني والنزاعات الافريقية، والدولة الفاشلة ، اما المبحث الثاني فسيتطرق الى تحديات ومشكلات الدولة في الساحل الافريقي، فيما ينصرف المبحث الثالث تحديات الوضع الامني في منطقة الساحل والصحراء وهي مشكلة الارهاب، والجريمة المنظمة ، والدولة الفاشلة

المبحث الاول : الاطار النظري

تناول هذا المبحث الاطار النظري لموضوع الدراسة كل من مفهوم الامن للوقوف على مفهوم جوهري يوضح ما المقصود وما هو الأمن فضلاً عن تسليط الضوء على النزاعات الافريقية في المنطقة، اما المبحث الثاني فسيتطرق الى اهم تحديات ومشكلات الدولة في منطقة الساحل الافريقي، فيما ينصرف المبحث الثالث

المطلب الاول: مفهوم الأمن والفراغ الامني.

اولاً: مفهوم الأمن: يعد مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات التي حظيت باهتمام كبير من طرف الكتاب والباحثين في مجال الدراسات الأمنية، لارتباط هذا المصطلح بعنصر البقاء سواء للأفراد والجماعات والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به

فتجد محمد مصالحة يعرف الأمن بأنه: حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة بأن هناك ملاذا من الخطر. أو أنه: يخل من وجود تهديد القيم الرئيسة (سواء أكانت قيما تتعلق بالفرد أو بالمجتمع)

بينما شارل سلاينشر sharle slaiencher ويعرفه الأمن بأنه: يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام و العدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها[1].

أما بوث Both و ويلر Wheeler فيؤكدان على أنه: لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الأخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر . في حين باري بوزان Barry Buzan فيرى أنه: في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد[2]. بينما هنري كيسنجر henry kissinger فيعرف الأمن بأنه: أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء[3].

مفهوم الأمن لدى الواقعيين الكلاسيكيين– هانس مورغانثو وفريدريك شومان وماكس فيبر ... إلخ ارتبط بالحقبة التي كانت سائدة الحرب الباردة لذي ركز على الجانب العسكري للأمن الردع، والسباق نحو التسلح، وتطوير أنظمة الدفاع، والتجسس للتفوق على الطرف الآخر، وهذا كله موجه لتحقيق التفوق العسكري على الخصم، مستندة على أفكار كل من نيكولا ميكيافيلي، ووتوماس هوبس، وهوغو غروشيوس، وكارل فون كلاوز فيتز، الذين يرون أن الدولة هي الوحدة و الفاعل الأساس و الرئيس في العلاقات الدولية، وهي المسؤول عن تحقيق الأمن بالتصدي لكل التهديدات التي تواجهها من طرف الخصوم، عن طريق تعظيم القوة العسكرية، فهي الفاعل العقلاني في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التي تتضمن تحقيق الأهداف بكل الخيارات المتاحة لإيجاد القدرات اللازمة للدولة، فصانع القرار هو الذي يختار المخرجات التي تضمن الحد الأقصى من المنفعة لتحقيق الأمن الداخلي، مبنيا فرضياته على التهديد خارجي[4]، انطلاقا من فرضية أن العلاقات

الدولية تتسم بالفوضوية، لغياب سلطة مركزية تحد من فوضوية النظام الدولي و سعي كل دولة للحصول على القوة بأي وسيلة كانت، انطلاقا من مقولة ميكيافيلي الغاية تبرر الوسيلة؛ وهذا لانتشار المؤامرات والدسائس والفساد في العلاقات التي تربط الدول، وخاصة إذا امتلكت الدولة المجاورة والعدوة قدرات أكبر منها، وبالتالي فالأمن القومي لهذه الدولة يكون على قمة اهتمامات الدولة في القضايا الدولية، من خلال جعل الأمن العسكري هو السياسة العليا للدولة، وإذا اقتضى الأمر اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، والتي لا تستند إلى القوانين الدولية الخاصة بالمعايير الأخلاقية خلال الحرب، لأن القانون الدولي ومؤسساته مرهون بتوافقه مع مصالح الدول القوية، ولا يعد الواقعيين المنظمات غير الحكومية فاعلين مستقلين في العلاقات الدولية، لأنها في نظرهم تتحرك وفق ما تمليه عليهم دولهم في الغالب[5].

جاءت المدرسة الواقعية الجديدة نتيجة للتطورات التي شهدتها العلاقات الدولية وتركيز الواقعيين التقليديين على الأمن من الناحية العسكرية، ما شكل قصوراً في تفسير العلاقات الدولية، لأن هذه الأخيرة ليست محصورة فقط في الجانب العسكري.

ثانياً: الفراغ الامني: هو بداية غياب الاجهزة الامنية للدولة عن التواجد المطلوب مما يسبب حالة من حالات عدم الاستقرار الامني، وشعور افراد المجتمع بالخوف، والفراغ الامني قد يكون شكلياً او موضوعياً، و الاول الذي يقصد به عدم التواجد الميداني او المكتبي لعناصر الامن في الاماكن، والمواقع التي يفترض تواجدهم بها من اجل الحفاظ على امن المجتمعات وحماية ممتلكات الدولة، والثاني هو عدم قيام الاجهزة الامنية بالرغم من تواجدها الشكلي بأداء المهام الموكلة اليهم، فضلاً عن غياب السلطة والقانون[6]، مما ادى ذلك الى انعدام استقرار السياسي المستدام، فضلاً عن مواجهة تحديات امنية في منطقة الساحل الافريقي وعلى رأس ذلك هو الارهاب، والجماعات الارهابية العابرة للحدود، والهجرة الغير شرعيه التي تخشى اشتعال ازمة ونقطة توتر، التي بدأ نفوذها في المنطقة يتلاشى، والتي تحول هذا المتغير

الاجتماعي في منطقة الساحل الى مخاطر تهدد الامن القومي والدولي، ذلك هو نشاط المنظمات الارهابية، والاتجار بالبشر، والمخدرات ، والجريمة المنظمة، فضلاً عن صراع الاثنيات، التي يعد عند اغلب الدول التنوع الاثني الذي يميزها ماهو الا مهدد لتكاملها، لذا فأن مسألة الجماعات الاثنية اصبحت الخطر الاكبر في منطقة الساحل الافريقي مما شكلت صراعاً ونزاعاً، نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية من مصلحتها تقويض الاستقرار في هذه الدولة أو تلك، داعمة الاختلافات الأثنية، وتعرض هذه الجماعة أو تلك للاضطهاد و التهميش على يد الجماعة المسيطرة على السلطة حتما سيؤدي لاندلاع النزاعات على أسس اثنية تكون عادة مدمرة.[7] يتبين لنا من خلال ما سبق أن الجماعات الإثنية في المجتمعات الإفريقية تتحكم فيها العديد من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ما جعلها تتميز بأربعة خصائص و هي[8]:

الخاصية الأولى: أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

الخاصية الثانية: أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

الخاصية الثالثة: تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

الخاصية الرابعة: تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة تخلق أزمة الشرعية في الدول الأفريقية.

فالتعددية الإثنية طبيعة أصيلة في واقع المجتمعات الإفريقية، الأمر الذي جعلها أحد أهم أسباب الحروب والنزاعات في القارة، ما خلق نوع من عدم الرضا لدى المجموعات الإثنية من السلطة الحاكمة نتيجة الانتماءات الإثنية، وبالتالي مواجهة أزمة الشرعية

لدى السلطة الحاكمة، وفي الغالب هده الأزمة ينتج عنها نزاعات اثنية، للوصول إلى السلطة في الدولة الواحدة أو دعم الاثنيات في الدولة الأخرى، وبالتالي نجد أنفسنا في تصنيف النزاعات الإثنية في أفريقيا انطلاقا من الحيز الجغرافي الذي تشغله إلى نزاعات اثنية داخل الدولة والنزاعات الإثنية العابرة لحدود الدولة .

المطلب الثاني: الأمن والنزاعات في أفريقيا.

عرفت منطقة الساحل الافريقي بالنزعات داخلية مسلحة مختلفة ومتعددة ادت بعضها الى انقلابات عسكرية على الحكومات والبعض منها وصلت الى اشعال الحرب الاهلية، وعليه سنتطرق الى تلك النزاعات التي عرفتها المنطقة وهي:

اولا: النزاعات الاثنية: شكلت النزاعات الاثنية الهاجس الكبير بالنسبة لتحقيق الأمن في الدول الأفريقية، لما لها من تداعيات كبيرة على جميع المستويات، وتقويض الأسس الدولة غير المستقر أساسا، إذ أن هذه النزاعات تأخذ أشكال مختلفة، انطلاقا من التركيب الإثني للمجتمعات داخل الدولة، لقد أدت السلطوية و التردي الاقتصادي داخل الدولة الوطنية في أفريقيا إلى ايجاد مناخ شديد التنافس بين الجماعات الاثنية على درجة عالية من الشحن، مما تسبب في وجود قدر كبير من القلق لدى الجميع أفرادا كانوا أو جماعات، ونتيجة لذلك أخذ الناس يتعلقون بهويات أولية جديدة، أدنى من الدولة، كالهويات الاثنية والقبلية والدينية وغيرها من الهويات الطائفية ومن خلال هذه الهويات ينتج لديهم احساس وشعور بالتغلب على حالة عدم اليقين والالتباس والقلق الناتجة عن القمع السياسي[9]، الذي تمارسه السلطة أو لضعف السلطة السياسية وعدم قدرتها على توفير الحاجات الأساسية لأفراد الجماعات الإثنية المختلفة ونتيجة لهذا التنوع الاثني والديني تخلت (كوت ديفوار) دائرة النزاعات الإثنية عقب وفاة الرئيس (هوفيه بوانيه) عام 1993م حين فشل خليفته (هنري بيديه) في فرض سيطرته على البلاد التي تضم تشكيلة سكانية مكونة من قبيلة (أكانا) 42%، وقبائل (القولنا) في الشمال الأقل من القسم الجنوبي من السكان، وقد نجح (بوانية) في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي وقبضته الحديدية في فرض صيغة التعايش والبقاء في

ظل انقسام البلاد الى شمال مسلم فقير و جنوب مسيحي غني، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد جراء تراجع أسعار المواد الخام في السوق العالمية في النصف الثاني من التسعينات أدت إلى تدهور مستوى المعيشة وارتفاع نسب الفقر في البلاد ليشمل أغلب سكان الشمال، إذ أدى هذا إلى انفجار النزاع الذي أخذ الطابع الإتني، خاصة بعد منع (هنري بيديه) المسيحي المنتمي للجنوب (الحسن أوتارا)، و هو مسلم من الشمال خوض الانتخابات الرئاسية لعام 1995 بزعم أن أصوله تعود إلى (بوركينافاسو)، و هو ما يفهم على أنه محاولة لإقصاء الشماليين من الاشتراك في الحكم بدعمه في ذلك البعد الديني ومنه استمرار دوامة العنف[10].

نجد النزاع في (كوت ديفوار) مع إجراء الانتخابات التي أجريت في 28 نوفمبر 2010م التي فاز فيها (الحسن واتارا) على منافسه (لوران غباغبو)، إذ أنه في هذه الانتخابات طفت إلى السطح تلك النزعة الأثنية بثوب ديني نتيجة عدم تقبل الرئيس المنتهية ولايته منذ 2005م نتائج الأنتخابات، ما أدى إلى نشوب أعمال عنف في ديسمبر 2010م بين أنصار الطرفين، إذ أعلنت الأمم المتحدة أن 73 اشخصا قتلوا و471 أعتقلوا و90 شخص تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، و24 شخص اختفوا ، وهذا كله في الفترة الممتدة من 6 إلى 21 ديسمبر من العام 2010م [11] ، كل هذا إن دل إنما يدل على هشاشة الأوضاع في هذا البلد وأنه معرض للنزاع والاضطرابات في أي فرصة سانحة، ويؤكد علة الدور الكبير الذي تلعبه الأثنية في تأجيج هذه النزاعات، تحت الذريعة التنموية من خلال المطالبة بالتوزيع العادل للثروة بين الشمال والجنوب أو سياسية وهي تولي السلطة في البلد[12].

نجد سياسة الإقصاء والنزاع الإثني في غينيا بيساو، إذ تعد دولة غينيا بيساو من الدول ذات التعدد الاثني، إذ تضم أكثر من 25 أثنة، وتشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو 95% من السكان، البالغ عددهم حسب إحصائيات 2017م حوالي 16 مليون نسمة، ومن أبرز هذه الجماعات الديولا Dyola والتي تضم البلانكا Blanta وهي أكبر جماعة اثنية في البلاد من عدد السكان إذ تمثل حوالي 32 %

من عدد السكان، و كذلك البيافدا Byafda، ويتركز البلافتا في منتصف البلاد، ويتفرعون إلى عدة فروع مجموعات صغيرة مثل اثنية الماندينجو Mandingo التي تشكل 13% من السكان، هذا بالإضافة إلى اثنة بولز petals ويطلق عليها أحيانا فولا fiula والمانجاكا Maniaca التي تشكل 14.5 في المائة من السكان، و هناك اثنية البايل أو بيلي pele وتمثل 08 في المائة من السكان[13] ، فخلال المدة من 1990م إلى أبريل 1997م اندلعت في إفريقيا أكثر من 30 حربا، كان معظمها داخليا، وفي العام 1996 وحده، دخلت 14 دولة إفريقية في نزاعات داخلية مسلحة ناجمة عن عوامل عديدة في مقدمتها العوامل الإثنية التي باتت محفزا أساسيا لإثار النزاعات والحروب في إفريقيا، فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات الدينية، والمصالح الاقتصادية، والصراع على السلطة فإن تلك العوامل لا تحدث في الغالب إلا بعد التفاعل مع العوامل الإثنية[14]، فالإحساس بانعدام العدل من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة يؤدي إلى اندلاع النزاعات والحروب في مجتمع ما فالعامل الإثني؛ يستطيع قادة الجماعات الإثنية تعبئة الموارد و حشد طاقات جماعاتهم الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى، وبذريعة الإثنية أيضا يصوغ أطراف النزاعات مطالبهم، ويؤسسون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وكذا تتكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة، وللعالم الخارجي بوجه عام فتصاعد حدة النزاعات الاثنية المهمشة وتحالف القبائل وبين النخبة الحاكمة ناجم عن سوء استغلال وانتشار الظلم والاضطهاد، مما ادى ذلك الى انتشار واسع للنزعات الداخلية المسلحة التي اشعلت الحرب الاهلية التي كانت ناتجة عن التخطيط الاستعماري لإحداث التفكك في المجتمعات الافريقية لاسيما من الناحية الدينية بين المسلمين والمسيح وتأزمها للوصول الى حرب اهلية بين القبائل والطوائف من اجل الانفصال والوصول الى السلطة، وبما أن هذه النزاعات الداخلية المسلحة وصلت حد الحرب فإنها تجاوزت وسائل التسوية السياسية والقانون المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة في المادة 23 الفقرة الاولى، واعتمدت على التدخل العسكري الاجنبي والذي نجح الى وقف

الحرب إلا انه لم يؤدي الى استقرار الامن والسلام في المنطقة، وإن اغلب تدخلاته كانت اهداف شخصية وتنافس استعماري، ما خلف الدمار الشامل في الساحل الافريقي والذي أصبح يشكل خطراً على الامن الاقليمي والدولي[15].

ثانيا: الانقلابات العسكرية: تعد الانقلابات العسكرية من الصراعات والنزاعات الداخلية المسلحة التي تحدث داخل اقليم الدولة، غير انها تقوم على هدف معين ذلك يتمثل يتغير نظام الحكم في الدولة، وذلك من خلال الإحلال القسري الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر اخرى من القوات المسلحة، وإن الانقلابات العسكرية تحدث في الدول والبلدان النامية التي ينعدم فيها الاستقرار السياسي، وهي من الاساليب التي من خلالها يتم الوصول الى السلطة، فقد شهدت منطقة الساحل الافريقي العديد من الانقلابات العسكرية، إذ شهدت موريتانيا اكثر من 16 انقلاب عسكري، وكذلك النيجر فهي الدولة الاخرى لم تسلم من الانقلابات العسكرية حيث تم اغتيال الرئيس (إبراهيم منياصرا) عام 1999م، كما شهدت تشاد انقلابات عسكرية فأن الرئيس (إدريس دبيي) وصل الى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري الذي كان بمساعدة مسلحة من السودان وليبيا، وغن الانقلاب العسكري هو نزاع داخلي غير مشروع لكن استمد شرعيه من انتشار المعتقدات في المحيط الافريقي وعليه لايجوز التدخل الدولي في الشؤون الداخلية إلا ان بعض الانقلابات مدعومة من قوات مسلحة من قبل دول اجنبية في بعض اقليم دول الساحل الافريقي[16].

ةشكلت الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي خطراُ على الامن الدولي ،إذ تعد تحديات النيجر الأمنية وجودها في الممر الرئيسي لتهريب المخدرات والسلاح عالمياً، كما يمنح الانقلاب العسكري وعدم الاستقرار فرصة لعصابات التهريب الدولية التي تنشط بين القارات الأمريكية والأوروبية والآسيوية، وتعد النيجر ثاني أكبر مورد لليورانيوم إلى الاتحاد الأوروبي، العام 2022م، إذ تسلمت منه (2975) طناً وهو ما يعادل (25.4 %) من إمدادات الاتحاد منه. أثار الانقلاب العسكري مخاوف في دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في فرنسا، بشأن تأثيره المحتمل على استيراد اليورانيوم

لتشغيل محطات الطاقة النووية وتداعياته على أمن الطاقة في أوروبا[17]، علقت ألمانيا مساعداتها الإنمائية في النيجر بعد الإنقلاب العسكري، كما أن هناك قلق من فقدان الاتحاد الأوروبي لنفوذه في المنطقة، ما قد يزيد من قوة الجماعات المتطرفة، ويفتح الباب للهجرة غير الشرعية، ويبدو أن سيناريو وقوع موجة هجرة جديدة عبر سواحل ليبيا، وشمال أفريقيا صوب أوروبا أمر غير مستبعد، وأن يكون من بين المهاجرين متطرفون يشكلون تهديداً للدول الأوروبية، ويرجع ذلك لثلاثة عوامل وهي[18] :

1. احتمال وقوع تدخل عسكري في النيجر واتساع حالة الفوضى بالمنطقة.
2. عدم الالتزام باتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة على الأقل في ظل العقوبات الأوروبية المفروضة على نيامي.
3. تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في النيجر، ما يزيد من تزايد التحديات والمخاطر الأمنية بالمنطقة.

المطلب الثالث: الدولة الفاشلة

تتسم الدولة الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة. ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة وراءها غالبا. وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة حالات من العصيان التمرد المدنيين. لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفا للدولة الفاشلة، بل ما يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بإذ يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلا، ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة. ويظهر فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها[19]. و تعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة

الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لكن لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساسا إلى عدم قدرتها على خلق التناسق و التناغم بين مختلف الإثنيات والعرقيات فيها، علما أن ذلك يكون عاملا رئيسيا في دفعها إلى الفشل. ولا تستطيع الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها، إذ تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية. ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهما في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقا من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية[20] ، وهناك مؤشر آخر على فشل الدولة يتمثل بتنامي العنف الإجرامي، فمع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وتغدو الفوضى في الطابع السائد في البلاد وهنا، يضطر المواطنون الساعون للحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم إلى اللجوء لتجار السلاح وقادة الحرب تبعا للاعتبارات القبلية و العشائرية، و بالتالي تبرز القوة في الوقت الذي يكون فيه كل شيء أخر بما في ذلك الدولة في حالة انهيار[21] . هذا بالنسبة إلى مفهوم فشل الدولة، أما في ما يخص هشاشة الدولة فقد تنوعت التعريفات حولها، لكن بالرغم من هذا التنوع والاختلاف فهناك اتفاق على نقاط رئيسية في مجمل الكتابات الأكاديمية والعلمية، إذ وجد كل من الكابتن ستيوارت و براون أن جميع التعاريف تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي[22] :

(1) الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.

(2) عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.

(3) عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي.

وتتجسد هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بمبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة: "

تعد الدول هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة و القدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية ". وقد عدالت المنظمة التعريف لتبين دور الشرعية فأصبحت الدولة الهشة هي "غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية[23] ، وتنجم هشاشة الدولة عن عدة عوامل بدء بالصراعات العنيفة وصولا إلى التأكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها. وتظهر هذه الهشاشة بدرجات متفاوتة من الحدة، فتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي الشديد، وفي المراحل الأولى لتشكيل الدولة، وفي فترات التعرض للإضرابات الطويلة المدى، والصدامات الخارجية الحادة والمتكررة، وقد يؤدي سوء تدبير هذه المراحل الحساسة إلى بروز أقصى مظاهر هشاشة الدولة .ويشكل التباين إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالهشة، إذ يرى بعض الكتاب أن مفهوم الهشاشة هو مفهوم فضفاض لأنه يضع بلدانا تختلف حدة الأزمة فيها في حالة مساواة. ويقول برينكترهوف إن " الدولة الهشة دول دينامية تتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع والأزمة والفشل، وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار. ويجب على الفاعلين الخارجين المتدخلين لمساعدة الدول الهشة عدم تجاهل المؤسسات القائمة، لأنه حتى في أسوأ حالات فشل الدولة فهذا لا يعني وجود فراغ سياسي، وذلك لكي تكون عملية المساعدة الأجنبية ناجحة وفعالة تساعد الدولة على تجاوز مرحلة الهشاشة[24]. على الرغم من اختلاف التعريفات إلا أن هناك اتفاقا على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات والسياسات، إذ وجد كل من فرانس ستيوارت وغراهام براون في المقالة المشتركة بينهما وهي الدولة الفاشلة في 2009 والتي أنجزت في مركز البحث المتعلق بالأمن البشري والإثني؛ يتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية باعتبار الدولة الفاشلة هي التي تفشل في بسط سلطتها وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية وبالتالي تتمركز الأبعاد إلى ركز عليها الباحثين في[25]:

1. الفشل في السلطة: إذ لا تقوم الدولة بحماية مواطنيها, وبالتالي انتشار العنف السيطرة على أقاليمها وحدودها.

2. –الفشل في توفير الخدمة: وهنا الدولة لا تستطيع توفير الخدمات الأساسية وتمكين المواطنين من الحصول على الرعاية الصحية ومختلف الخدمات الضرورية لمواطنيها.

3. الفشل في الشرعية: وهنا تفتقد الدولة الشرعية والاعتراف بسلطتها خصوصا من قبل الجماعات التي تكون مهمة في الدولة أو من قبل أقليات صغيرة .

من خلال كل التعريفات المقدمة للدولة الفاشلة نستنتج تعريفا إجرائيا لها: هي الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية من أمن وتعليم والصحة والمرافق العمومية والمواصلات والاتصال والتنظيم القانوني والإداري والمؤسساتي، كذلك تشهد هذه الدول صراعات داخلية عرقية وتشهد انقسامات وحركات انفصالية.[26].

المبحث الثاني : تحديات ومشكلات الدولة في منطقة الساحل والصحراء :

يتحدث هذا المبحث عن المشكلات الجوهرية التي يعاني منها هيكل الدولة في منطقة الساحل والصحراء المتمثلة في الأزمة البنيوية للدولة ، تحدي التنمية المتعثر في دول الساحل الافريقي

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة

الدولة الحديثة يعرفها ماكس فيبر أنها: " مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بالنجاح وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع ". ومن ذلك يمكن استخلاص عدة نقاط تبرز ملامح الدولة الحديثة وتميزها عن باقي الدول[27]:

1. الدولة سيدة في ممارسة سلطتها بشكل كامل على المجتمع.
2. مؤسسات الدولة تتمتع بالاعتراف.
3. عمل الدولة مشروع باعتبارها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة.

4. النظام السياسي يسعى إلى المصلحة العامة ويسمح بتوسيع المشاركة الشعبية عن طريق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.
5. الهوية الوطنية تبني على أساس ديمقراطي.
6. الرأي العام يكون متنوراً، ومطلعا على مجريات الأمور.

يعرف فراسيس فوكوياما بناء الدولة أنه :" تقوية المؤسسات القديمة وبناء مؤسسات جديدة وفاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها "[28].

إن عملية بناء الدولة هي الجهد الواعي من القائمين على إدارة البلاد لتطوير شؤون المجتمع ورعايتها بما يضمن المشاركة وحفظ حقوق الإنسان وبناء مؤسسات دستورية قوية تسير بشكل ديمقراطي وبتنظيم عال، وكذا مؤسسات اقتصادية ومالية متقدمة وعسكرية تحفظ حدود البلاد وتسير وفق القانون ، ومن مظاهر أزمة بناء الدولة تشكل ما يعرف بالدولة الفاشلة أو المنهارة إذ انتشار الإجرام والعنف السياسي، انتشار التوترات والنزاعات، غياب البنى التحتية، ضعف السلطات الثلاث وتركزها في يد الفرد الحاكم. أما في حالة الدولة المنهارة فيحدث انهيار وانفجار للمجتمع المنظم في غياب تام لمظاهر الدولة الحديثة، تتركز أزمات الأنظمة السياسية والدول في منطقة الساحل والصحراء في ما يعرف بأزمات النظام السياسي كما يلي[29]:

اولاً– أزمة الهوية والاندماج الوطني: جاءت نتيجة الفشل الكبير التي عرفته دول الساحل والصحراء في التعامل مع التعدد الإثني والعرقي واللغوي والديني الذي يميز تلك المجتمعات.

ثانياً– أزمة الشرعية والمشروعية: إعتماد الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السلطة بالإضافة إلى انتهاج أساليب القمع والإرهاب وفرض القوانين والأحكام العرفية، أما المشاركة السياسية في أغلب المظاهر والاستحقاقات نتيجة غلق المجال السياسي ومصادرته من قبل النخب الحاكمة، وتعطيل الإنتخابات وتزويرها بما يخدم مصالح القيادات المتحكمة.

ثالثاً– أزمة التغلغل: الدولة في منطقة الساحل لا تزال بعيدة عن بسط سيطرتها على كامل أراضيها نظرا لقلة الإمكانات، إذ تنازعها في ذلك شبكات الجريمة المنظمة والحركات المسلحة والمتمردين كما هو الحال في شمال مالي.

رابعاً– أزمة التوزيع: وتعبر أيضا عن الفشل الإقتصادي، إذ تغيب العدالة في توزيع الموارد وتستأثر القلة الحاكمة بالموارد المتاحة وتحرم منها الأغلبية مما سبب تفاوتا طبقيا حادا نتج عنه ظواهر سلبية معاكسة مثل التمرد والعصيان ومحاولات الإنفصال كحال الطوارق في مالي والنيجر وتشاد، وإقليم دارفور، ودلتا النيجر في نيجيريا، ومن أسباب تفاقم أزمة التغلغل ظاهرة الفساد السياسي المستشري في معظم دول العالم الثالث ومنها دول منطقة الساحل واستغلال الممتلكات العامة لأغراض ومصالح شخصية من قبل الطبقة الحاكمة وأصحاب النفوذ.

تعود جذور أزمة الدولة في المنطقة إلى الفترة الاستعمارية، إذ كان للاحتلال دور كبير في ذلك من خلال[30]:

1. الحدود المصطنعة والعشوائية: إذ تقاسم الاستدماران الفرنسي والإنجليزي المنطقة وقاموا بتقسيمها إلى دول ودويلات لم تراعي التنوع الإثني أو الموارد أو المساحة فتشكلت دول مختلفة وغير متجانسة وتضم تركيبات سكانية صعبة التعايش.
2. كسر الهيكل التقليدي: من خلال تغيير النمط الموجود المتمثل في الحكم القبلي والعائلي، وانتزاع الملكيات وبالتالي اختلال الطبقات وتحول الولاء من القبيلة إلى الشركة وظهور طبقات بورجوازية ورثت حكم البلاد بعد الإستعمار.
3. التشبع بثقافة التسلط والقمع والقهر التي كانت منتهجة من طرف الاستعمار وخلفها للدولة من بعد خروجه، وبعد الفترة الاحتلالية ظهرت تحديات سياسية أخرى أهمها الأنظمة الشمولية، وأبنية سياسية ودستورية مشوهة من أحزاب ومجتمع مدني، بالإضافة إلى مشكلة الهيمنة العسكرية على الحكم والوصول إلى السلطة عبر الانقلابات أو بالتقرب من المؤسسة العسكرية.

4.كما نجد أيضا تحديات اقتصادية تكمن في سوء استغلال الموارد الطبيعية المهمة والنفيسة المتوفرة بكثرة وعشوائية تسييرها والفساد المالي، وكذلك التحديات الإجتماعية المتمثلة في ضعف المواطنة ومشكلة التنوع الإثني والعرقي وتصارع تلك المكونات.

المطلب الثاني: تحديات التنمية في دول الساحل والصحراء .

تعد اقتصاديات دول الساحل والصحراء ضعيفة إذ نجد أنها اعتمدت على تصدير الموارد الأولية (المعادن، البترول، والغاز،..). كما أنها تعاني من ارتفاع نسبة معدل الفقر. شهدت أغلب هذه الدول انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام Gdp الأمر الذي يعني أن النمو لأغلب دول الساحل والصحراء ضعيف جدا[31].

كما في السابق كانت منطقة الساحل تمثل الطريق الرئيسي للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وكانت منذ القدم تعاني ضعفا اقتصاديا شديدا وغيابا كليا للتنمية، ومع اكتشاف مؤشرات نفطية مهمه في كل من مالي وموريتانيا، وكذلك أن النيجر التي تتميز بكونها مصدر لليورانيوم بعد كندا وأستراليا، ورغم أن القارة الإفريقية تضم 10% من احتياطي النفط العالمي إلا أن إشكالية التنمية الاقتصادية والثروات تبقى منعدمة[32].

يعاني واقع منطقة الساحل والصحراء من تدهور في التنمية البشرية ، وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن ترتيب دول الساحل من حيث التنمية البشرية هو كالتالي :ليبيا (64)، السينغال (155) نيجيريا (159)، السودان (169) ، أثيوبيا (174)، مالي (175)، النيجر (186) ،فضلاً عن الحركة التدميرية لرأس المال البشري التي تظهر هجرة الأدمغة ، ما أنتج كذلك عدم توفر العمالة نتيجة غياب فرص العمل والتشغيل في بلدانهم، وتعد دول الساحل من أكثر الدول تخلفا في جميع الميادين التعليمية، الصحية والاقتصادية، وهي من أفقر دول العالم إذ يعيش من 50 الى 60%من السكان بأقل من دولار واحد يوميا، فضلاً عن صعوبات تأمين الخدمات العمومية والإدارية، و أمن الأفراد وتوفير الغذاء والتعليم، مع وجود احتياجات

اجتماعية واقتصادية بصفة دائمة تنعكس على الاستقرار الداخلي والدفع بعملية التنمية المستدامة[33].

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في منطقة الساحل والصحراء، هو هشاشة وتدهور اقتصاديات الدوله، و أن معظم دول الساحل تصنف ضمن الدول الأقل نمواً، وزيادة عن الضعف في الأداء الاقتصادي الشامل فإن الظروف المناخية الصعبة أدت إلى ضعف وانعدام الإنتاج الزراعي في بعض المناطق[34].

إن منطقة الساحل والصحراء ، على الرغم من إنتاجيتها الضئيلة، فيعيش فيها حوالي 150 مليون شخص، وإذا استمرت معدلات النمو السكاني الحالية فمن المرجح أن يتضخم عدد سكانها في السنوات الخمس والعشرين القادمة ليبلغ قرابة ربع مليون شخص، إذ يقتات الجزء الأكبر من السكان على الزراعة والرعي، إلا أنه من الواضح أن السبل المعيشية التقليدية وحدها لن تكون كافية، وسيلزم إحداث تحول مهم في جميع أنحاء المنطقة، ولن يؤدي اجتماع النقص المزمن في الاستثمار في قطاعي الزراعة والطاقة مع عدم فعالية نظم الحماية الاجتماعية وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التغذية والتعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، ومع التدهور البيئي والنمو السكاني السريع، من دون الالتزام بتقديم استثمار مضطرد وبالتعاون في هذه المجالات سيؤدي إلى مفاقمة أوجه الضعف، ويؤدي النزاع إلى زيادة تفاقم مواطن الضعف القائمة[35].

كما يؤدي اعتماد آليات سلبية للتكيف من قبيل بيع الأصول القيمة، بما في ذلك المستلزمات الزراعية والماشية، والاستدانة، والهجرة إلى المناطق الحضرية، وسحب الأطفال من المدارس، وتخفيض كمية الأغذية المشتراة ونوعيتها التغذوية، إلى دوامة من التدهور تفضي إلى تضاؤل قدرات المواجهة، وإلى الجوع والفقر والحرمان، والفقر والحرمان هما أيضا من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال في المنطقة إلى الارتباط بالجماعات المسلحة، كما يتبين من تقارير تفيد بقيام جماعات مسلحة ناشطة في صحراء بعمليات تجنيد للأطفال عبر الحدود مع بوركينافاسو والنيجر[36].

فضلاً عن ذلك، تواجه منطقة الساحل حالات تفشي كبرى ومتكررة لأمراض معدية، من قبيل التهاب السحايا وشلل الأطفال والكوليرا، التي تشكل تحديات كبيرة لنظم الرعاية الصحية الضعيفة، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال وضع برامج متطورة صحية إقليمية ودولية طويل الأمد يتوخى بناء القدرة على الصمود[37].

المبحث الثالث : تحديات الوضع الامني في منطقة الساحل والصحراء

سنتطرق في هذا المبحث على كل من مشكلة الارهاب في منطقة الساحل وما يمكن للارهاب ان يحدث فوضى امنيه وعدم استقرار للمنطقة فضلاً عن الجريمة المنظمة التي تمارس في منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول: مشكلة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء :

بعد احداث 11 سبتمبر من العام 2001م ازدادت ديناميكية الإرهاب، وتغير نمط العمليات الإرهابية، فضلاً عن التحالفات بين المجاميع الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الافريقي، ذلك لأنها منطقة تشهد فراغاً امنياً مما وفر تسهيلات لوجستية، وتكتيكية تساعد على التحركات الإرهابية، عرفت منطقة الساحل بوجود نشاطاً إرهابيا على غرار دول القارة الافريقية، لاسيما بعد انتقال الإرهاب الى النيجر، ومالي ، وتشاد[38]، وعلى الرغم إن الجزائر قد نجحت أن تسيير أزمة الطوارق ولم تسمح باشتداد الخلاف بينهم وبين مالي والنيجر عبر المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف وحالات الوساطة التي أشرفت عليها وقادتها، وبالتالي كبحت تهديد هذه الأزمة ، لكن أصبحت تعاني من مشكلة انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)[39]، والمغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة المغربية المقاتلة والجماعة التونسية المقاتلة)، و(جماعة بوكو حرام و ولاياتها غرب افريقيا بحيرة تشاد)، و(تنظيم الدولة الإسلامية داعش)، و(حركة التوحيد والجهاد غرب افريقيا)[40]، إلى الصحراء والساحل، عبر مد مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السابق خلفية لدعم عملياتها لوجيستياً، وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين

جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعل جيوسياسية إقليمية ودولية، ذات ارتباطات فكرية مادية، وعضوية مع الإرهاب العالمي تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة[41].

إن انتشار الإرهاب من الجزائر نحو الصحراء والساحل الافريقي الذي أشرفت عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال (تنظيم القاعدة) ، و بعد إعتلاء (عبد المالك دروكدال) الملقب (أبو مصعب) قيادة التنظيم والذي انتهج نهجا جديدا يقوم على مد التحركات التنظيم إلى الصحراء وتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدول المجاورة، وكانت عملية اختطاف54 سائحا أوربيا (بينهم 14 ألمانيا و 40 سويسريين) عام 2003م التي قادها عمار الصايفي المكنى بـ(عبد الرزاق المظلي بارا) ، وحصوله على فدية ضخمة (4ملايين و25 ألف أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم، أكبر دليل على هذه النقلة في عمل الجماعة السلفية للدعوة والقتال أما عن أسباب هذا التحول فهي[42]:

1. فرار الجماعة من تضييق الخناق الممارس ضدها في الشمال الجزائري ومن الملاحقات الأمريكية والدولية في الشرق الأوسط.
2. انحسار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات التي حدثت داخلها بسبب مشروع المصالحة الوطنية.
3. الأهمية التي تكتسبها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلحة، فمن جهة تسهل التضاريس الوعرة لأقصى الجنوب الجزائري تموقع وتنقل هذه التنظيمات، ومن جهة ثانية يسهل اختراق الحدود البرية الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر بسب طولها الكبير.

أما استراتيجياً واقتصادياً، فإن غنى الصحراء بالموارد الاقتصادية الأولية (النفط والغاز)، بالإضافة إلى ما تشهده من نشاط سياحي غربي ساعد الجماعات السلفية منذ سنة 2007م إلى إشراف تنظيم القاعدة بعد أن صارت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأصبحت تضم فضلاً عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال،

الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة، ولم يجد هذا التنظيم الجديد من ملجأ يتوجه إليه سوى منطقة الساحل والصحراء بعد الاغتيالات، والاعتقالات والملاحقات التي طالت قياداته وعناصره في البلدان المغاربية[43]، سعت الجماعة السلفية ثم تنظيم القاعدة في المغرب العربي جاهدة لإثبات وجودها في الصحراء والساحل وشمال إفريقيا وتظهر وكأنها غير متضررة باعتقال أحد أهم قياديها في المنطقة الصحراوية، وقد واصل (مختار بلمختار) الملقب بلعور النشاط الإرهابي باسم تنظيم في الصحراء الجزائرية وصولا إلى موريتانيا غربا ودول الساحل جنوبا، وأقام علاقات مع مهربي السلاح والمخدرات[44]، و عمليات اختطاف الأجانب في الصحراء الجزائرية وفي دول الساحل، بحكم الإرتباط بين خلايا الإرهاب في كل المنطقة، شكلت هذه التنيظمات عائقاً امام الأجانب سواء كانوا سواحا، و مستثمرين ، فقد جعلت منطقة الساحل الافريقي أن ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخل الأجنبي سواء من الدول الأوروبية التي أدخلت حياة وأمن رعايا الإتحاد في الخارج في خانة المخاطر التي تستوجب تدخلها ولو باستخدام القوة العسكرية أو من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أن الإرهاب في الصحراء يشكل مصدر قلق كبير وأن الأمن والاستقرار في منطقة الساحل وافريقيا لا يؤثر على القارة الإفريقية فقط بل على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككل[45].

وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي والدولي التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الإتجار بالمخدارت، البشر والسلاح من أجل التموين وتمويل نشاطاتها بسبب شح مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات)[46].

المطلب الثاني: تحديات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء .

تشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن الدولي في عصر العولمة يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، المجتمع، الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له، وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين نيجيريا والكاميرون)[47]، فضلاً عن ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، بنية الحروب والنزاعات فيها، فضلاً عن ذلك انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع في المنطقة[48]، إذ حولت الجريمة المنظمة دول الساحل الافريقي الى نقطة عبور للمخدرات ذات الصلبة، كـ القنب الهندي، والكوكايين، والهيروين، والكراك)، فضلاً عن مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة والمؤثرة على العقل، القادمة من أمريكيا اللاتينية ثم الى أوروبا والشرق الأوسط، وعليه أصبحت أراضي الساحل ذات أراضي خصبة للنشاط وتجارة المخدرات من المناطق المنتجة الى مناطق الاستهلاك في أوروبا والشرق الأوسط ثم مالي، والنيجر، وليبيا، ومصر[49]، و ساعد ذلك على انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكافة أنواعها، والتي تصنف من ضمن اكثر المنظمات التي تشكل خطورة على الامن الدولي والاستقرار في المنطقة وعلى مسارات التنمية فيها ، فقد قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14% من الكوكايين الذي يدخل الى أوروبا، او 20 طناً بلغت قيمتها بسعر الجملة 1 مليار دولار في أوروبا الغربية، مرت عبر غرب افريقيا في العام 2008م، ومن ثم الى دول الساحل وخاصة غينيا، وبيساوا، وتوغوان، وغانا ثم تصل الى أوروبا، اما عن طريق النقل الجوي او عن طريق القوارب وبرزت موريتانيا اخيراً كبلد رئيس للنقل الجوي، والبحري، والبري، في

العام 2007-2008م[50]، كل هذا جعلت نشاط تجارة المخدرات امراً مستيسراً باتجاه الدول الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط، هذه الوضعية دفعت بتنامي التهديدات الأمنية الجديدة التي تأثر على الامن الدولي[51].

إن مراقبة مناطق إنتاج المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء من طرف العصابات يشجع الانفصال عن السلطات المركزية وبالتالي يكون عاملا من عوامل تفكك الدول وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الأمم المتحدة في الحسبان، فإن الرواج المتزايد للمخدرات بالإضافة إلى العواقب الوخيمة التي يحدثها على الأفراد خصوصا الشباب، يغذي الجريمة الحضرية وداخل الأحياء وبالتالي يصبح تهديدا للأمن الإقليمي والدولي، لاسيما بعدما اصبحت هذه الشبكات تمتاز ببناء مؤسسة كبيرة ذات ارتباط كبير بأطراف خارجية فلعلة[52].

فضلاً عن التجارة بالمخدرات، أصبحت منطقة الصحراء وجنوبها فضاءً خصباً للاتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص مثلما يدل عليه استغلال الأطفال في الحروب والتهريب في مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو، وتشير الكثير من الدراسات أن تهريب البشر من دول جنوب الصحراء عبر شبكات مختصة في ذلك يكون غالبا نحو دول الخليج العربي ويمرون في هذه المرحلة بالجزائر عبر موريتانيا، أو نحو أوربا عن طريق مالي، الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة إيطاليا، أو عبر محور المغرب إسبانيا، وكثيرا ما يرى هؤلاء الأطفال أو النساء مشردين يتجولون في شوارع (تمنراست) أو (وهران) كنتيجة لتقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو بسبب تغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي في دول العبور التي من بينها[53]. ما يوفر الضمانة والغطاء لانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل مخيف ضمن الدائرة الإفريقية والامن الإقليمي، هو استعمال السلاح والقوة المادية من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها، وفي هذا الصدد تبرز تجارة الأسلحة ورواجها الكبير في القارة الإفريقية عموما ومناطق الاقتتال خصوصا كمصدر تهديد آخر للأمن الإقليمي الدولي ، إذ

تشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة (وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003م أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، وكما أشرنا فإن 80 % من الأسلحة الموجودة في الساحل الافريقي مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي الليبي، ومصر، ومالي، وتونس، والجزائر، والنيجر، فقد أصبحت افريقيا اكثر المناطق جذباً للسلاح[54].

إن اغلب الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة التي تريد أن تتخلص من مخزنها المستعمل أو من الجيل القديم ببيعه للمعارضات المسلحة والميلشيات المسلحة المتمردة في دول الساحل وجنوب الصحراء، إلى درجة أصبحت هذه الأسلحة تباع بطريقة علنية في الأسواق بتلك الدول ومعلوم أن التهديد للأمن الإقليمي والدولي، الذي مصدره شبكات الإجرام المتخصصة في تجارة الأسلحة، لا سيما أن التجارب التي تؤكد الدور الكبير الذي تمارسه هذه الشبكات في تأجيج الحروب والنزاعات والإرهاب كثيرة خاصة في أفريقيا[55]. إن كثافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب المسلح والجريمة المنظمة اختطافات، تهريب، إتجار بالمخدرات وبالبشر أو بالسلاح؛ تؤكد أنها أحسنت الخيار بلجوئها للصحراء والساحل وأنها درست جيدا الانكشاف الأمني الرهيب لتلك الدول، فقد وجدت هذه التنظيمات في الصحراء ملاذا لنشاطاتها حقق لها الذي لعملياتها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الإقليمي، وإن كانت أغلبية العمليات الإرهابية والإجرامية في الصحراء تمر بسهولة عبر الحدود هذا دليل على غياب ما يعوقها ولأن التغطية الأمنية والإجراءات تلك المتخذة فطريا أو إقليميا مازالت غير كافية للقضاء على الظاهرتين في المنطقة الإرهاب والجريمة المنظمة كما تؤكد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على حدود تلك المناطق وتأمينها بسبب الامتداد المترامي الأطراف للصحراء من جهة ، وقساوة مناخها من جهة أخرى[56]

الخاتمة

تشهد منطقة الساحل والصحراء أوضاعا سياسية وإنسانية متردية منذ أكثر من نصف قرن، وهي التي تحمل في جوفها وعلى أرضها ثروات كبرى تستطيع أن تنعش أضخم الاقتصادات وتوفر أمنا غذائيا وثروة لا تنضب بسهولة، لكن الصراعات والاختلافات السياسية والإثنية التي ورثتها المنطقة عن الاستعمار ظلت عائقا أمام أي تقدم مقترح، وزاد ذلك غياب أسس ديمقراطية للحكم في أنظمة سمتها الشمولية والقبلية والتخلف، إذ أن المنطقة هي الأولى في عدد الانقلابات العسكرية في العالم، ما يفشل أي جهد أو بذرة للاستقرار وبناء أركان دول حديثة.

دول الساحل والصحراء تعاني الهشاشة والفشل إذ لاتستطيع تلك الدول توفير جميع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. كما يغيب الأمن الذي يعتبر أهم عامل يجب توفره للقيام بأي خطوات تنموية، فهذه الدول كما هو الحال في مالي والنيجر تنتشر فيها الجماعات المسلحة وتعد موطىء ارتكاز للعديد من الجماعات الإرهابية، إذ تغيب سيادة الدول وأمنها الدولاتي الصلب واللين بأنواعه: الأمن المجتمعي، الأقتصادي، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي. فضلا عن انعدام شروط الأمن الإنساني المعيار العالمي لقياس مدى الأمن في المجتمعات.

سوء إدارة الموارد الطبيعية في الساحل والصحراء جعلها ترزح في الفقر والجوع والكوارث، كما حفز الدول الكبرى على التدخل لاستغلال تلك الموارد بعدة حجج مثل الشراكة ولاستثمار وصولا إلى الحماية والقضاء على الإرهاب، فبالإضافة إلى المشاريع التقليدية الفرنسية، الأوربية والأمريكية جذبت المنطقة الطموح الصيني المتصاعد وحتى الهند والبرازيل، في ظل تراجع الحضور الإقليمي السياسي والإقتصادي خصوصا العربي بعد سقوط النظام الليبي السابق، ويبقى فقط الوجود الجزائري المحدود بجهود الوساطة في المسألة المالية وقضية الطوارق .

أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا للعديد من المشكلات التي لها اثارها على الامن الدولي نظراً لحدودها الطويلة مع الدول المجاورة لها سلبيا من تبعات الجريمة المنظمة

المخدرات والإتجار بالأسلحة والتهريب، والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى الخطر الأكبر وهو الإرهاب الذي يتخذ من الصحراء الشاسعة بالمنطقة الصحراوية ملاذا للاختباء والإعداد للعمليات، ويستغل ضعف تلك الدول وتفككها للسيطرة على أراض ومساحات شاسعة، إضافة إلى عمليات الخطف وطلب الفدية، تقدم الأمم المتحدة بالتعاون مع الجزائر مقاربة متعددة الأوجه التعامل مع تحديات منطقة الساحل والصحراء أنية، وديبلوماسية وتعاونية للحرب على الإرهاب، إذ لجأت مؤخرا إلى اغلاق الحدود الجنوبية والشرقية مع الجزائر ومضاعفة عدد قوات الجيش الجزائري هناك فضلاً عن إرجاع المهاجرين والحد من أعدادهم والسعي لإعانتهم في مخيمات داخل بلدانهم، أما ديبلوماسيا تنتهج سياسة ديبلوماسية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول والسعي لحل مشاكلها بالطرق السلمية والحوار ورفض التدخل العسكري فيها أو المساهمة فيه، أما في التعاون إقليميا ودوليا فترى الأمم المتحدة محاربة الإرهاب من خلال تجفيف منابعه من خلال منع الدعم والمساندة عنه وحصاره فضلا عن قتاله عسكريا، إذ كانت المبادرة بمشروع قانون دولي لتجريم دفع الفدية للخاطفين والإرهابيين لأن ذلك يشجع على تكرار عمليات الخطف ويقوي الجماعات الإرهابية ماديا.

النتائج :

بعد الدراسة والتحليل والتعميق في الفراغ الأمني في دول الساحل الافريقي، توصلنا الى مجموعة من النتائج:

1. إن منطقة الساحل الافريقي تعيش أوضاع سياسية وإنسانية متردية منذ اكثر من نصف قرن، وهي التي تتحمل على ارضها ثروات كبرى تستطيع ان تنعش اضخم الاقتصاديات وتوفر امناً غذائياً، وثروة لاتنضب بسهولة، لكن بسبب الفراغ الأمني التي تشهده المنطقة ونشاطات الجماعات الإرهابية أدى الى ذلك غياب النهضة الاقتصادية .

2. اتضح من خلال هذه الدراسة ان هنالك علاقة متداخلة ومترابطة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية وحتى البيئية وظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة .
3. تعد ازمة بناء الدولة وبروز ظاهرة الانقلابات العسكرية وتنامي الفجوات التنموية والاجتماعية من العوامل التي ساهمت في تعميق ظاهرة الفراغ الأمني في الساحل الافريقي.
4. ان هذه التهديدات والنشاطات الإرهابية لها انعكاساتها سياسياً، وامنياً، وبيئية، واجتماعية خطيرة على الامن الإقليمي، والدولي فضلاً عن تأثيرها الأخلاقي للمجتمع.
5. تعد منطقة الساحل من المناطق التي يتوفر فيها السلاح بأسعار رمزية الذي ساعد على انتشار الإرهاب و الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية ونشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
6. خطر الإرهاب في منطقة الساحل اخذ تأثيره على المستوى الإقليمي والدولي نظراً لاستفحاله، وتمكنه على مساحات واسعة من الأراضي في الساحل الافريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح، وضعف نظم الرقابة والاستفادة من المجال الواسع لنقل الأشخاص وتهريب السلاح والمخدرات ومختلف السلع، فهي مجال خارج القانون الداخل كذلك الدولي.

الهوامش

[1] حسين محمد الظاهرة الأمن القومي العربي : مدخل نظري ، مجلة دراسات يمنية ، العدد 48 (صنعاء : 1992)، ص 158.

[2] (2)Barry Buzan , People State And Fear: An Aganda For Interational Security Stadies In The Post Cold War (Bonlder: Lynne Rienner Publishers, 1991). PP.18-19

[3] رفعت سيد احمد ، الأمن القومي العربي بعد حرب البنان : دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد5 : 1984، ص 13.

[4] نيقولا ميكيافيلي، الأمير، ترجمة أكرم مومن، مصر، القاهرة، مكتبة ابن سينا للطبع و النشر والتوزيع، 2004، ص 10.

[5] المصدر نفسة ، ص 11 .

[6] جاسم محمد أسد ، داعش والجهاديون الجدد، دار الياقوت للطباعة والنشر، 2014، الاردن، ص 158.

[7] – ابراهيم أحمد نصر الدين، التنمية و الإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهات القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حزيران 2005 ص 6.

[8] حمدي عبد الرحمن حسنة التعددية وازمة بناء الدولة في افريقيا الإسلامية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 25 .

[9] – نولي اكوديبا ، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة: مجموعة من الباحثين، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2013 ص8 .

[10] المصدر نفسة ، ص9 .

[11] حسين سيد سليمان الترسية السياسية في كوت ديفوار، مجلة كلية الإقتصاد العلمية: جامعية أفريقيا العالمية الخرطوم، العدد الأول، جوان 2011، ص12.

[12]نبيل يونس ، النزاعات الداخلية المسلحة في دول الساحل الافريقي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجلد 18، عدد 76، 2021، ص 43-44.

[13] ايمن السيد شبانة" الصراعات الأمنية في افريقيا: الخصائص التداعيات– سبل المواجهة، مجلة قرارات الريفية المنتدى الإسلامي، العدد السادس، ستمبر 2010، ص96.

[14] سيلا علاسان، ساحل العاج تطورات أزمة مابعد الانتخابات وانعكاساتها على المسلمين"، مجلة قراءات أفريقية للمنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي 2012، ص 46 .

[15] حسين سيد سليمان، الأربعة السياسية في كوت ديفوار، مجلة كلية الاقتصاد العلمية جامعة افريقيا العالمية الخرطوم، العدد الاول، جوان 2011 ،ص9 .

[16] نبيل نويس ، المصدر السابق، ص 44-45.

[17] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات Ecci ،أمن دولي مخاطر الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي https://www.europarabct.com ، تاريخ النشر 28-8-2023.

[18] المصدر نفسه .

[19] الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، المستقبل العربي، ص62.

[20] روبرت روتبرغ، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية، العدد 117، مارس 2003، ص 51.

[21] الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[22] روبرت روتبرغ، المرجع السابق، ص52.

[23] المصدر نفسه ، ص55.

[24] التقرير الأوربي للتنمية 2009 التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، فيسبولي، 2009، ص16.

[25] التقرير الأوربي للتنمية 2009، ص16.

[26] الحافظ النويني، المصدر السابق ، ص35.

[27] بشكيط خالد ، دور المقاربة الانسانية الامنية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي ، رسالة ماجستير ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص65.

[28] المصدر نفسة ، ص 66 .

[29] حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 169، 2007، ص56 .

[30] محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات، 15 مارس 2012 ، متاح على الرابط الالكتروني http://www.alwahdawi.info

[31] امحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، الموسوعة الجزائرية الدراسات السياسية ، متاح على الرابط الالكتروني http://www.politics-dz.com.

[32] جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط الالكتروني http://democraticac.de

[33] جارش عادل ، المصدر السابق.

[34] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في منطقة الساحل، مجلس الأمن، 14 جوان 2013 ، ص4.

[35] احمد إبراهيم محمود ، الحروب الاهلية في افريقيا ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2001، ص 171.

[36] المصدر نفسه.

[37] حموم فريدة ، الامن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاعلام والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2003-2004، ص 57-58.

[38] نورا إبراهيم ،صبحي قنصوه واخرون، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الافريقي ،مجلة الدراسات الافريقية ،مجلد (45)- عدد 4، ج 1 ، أكتوبر 2023، ص 404.

[39] هو فصيل مسلح جزائري ظهر خلال الحرب الاهلية الجزائرية عام 1992-2000م يعود تاريخ تأسيسها الى عام 1998م على يد حسان حطاب والذي تم الإطاحة به في عام 2003م، نجد ان الجماعة السلفية للدعوة والقتال بايعت واعطت الولاء لتنظيم القاعدة في عام 2007م وغيرت اسمها بعد ذلك لتصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كدليل على تبعيتها لتنظيم القاعدة . للمزيد ينظر : عبدالودود بن داية ، عبدالرؤوف بالحسن، المصدر السابق، ص 55-56.

[40] حكيم أَلَادي نجم الدين الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي ،مركز الجزيرة للدراسات، ، 24 ، ديسمبر ، 2019

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191224071235580.htm

[41] حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، موسم 2011 ، ص 92.

[42] المصدر نفسه ،ص93.

[43] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري ، المكتبة العصرية للطباعة ، الجزائر ، 2005 ، ص 59.

[44] جارش عادل، المصدر السابق .

[45] حفيظ صواليلي، الساحل الافريقي يستقطب الاطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الامنية ، جريدة الخبر، الجزائر ، العدد 3600، تاريخ 12-10 ،2010، ص4.

[46] يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص3.

[47] عصام عبد الشافي، معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة ، متاح على الرابط

http://kenanaonline.com

[48] محند برقوق، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، ورقة مقدمة لملتقى التهديدات الأمنية، الجديدة في منطقة الساحل الافريقي ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.

[49] محند برقوق، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، ورقة مقدمة لملتقى التهديدات الأمنية، الجديدة في منطقة الساحل الافريقي ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.

[50] حسام حمزة، المصدر السابق ، ص 95

[51] عادل زقاع ، سفيان منصوري ،وواقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة سوسيو سياسية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23 مارس 2016، ص 161-162.

[52] عادل زقاع ، سفيان منصوري ،وواقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة سوسيو سياسية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23 مارس 2016، ص 161-162.

[53] المصدر نفسه ، ص 97.

[54] بن يطو بن زيان ، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعيتها على الامن الوطني الجزائري ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3، 2003، ص 173.

[55] عصام عبد الشافي ، المصدر السابق .

[56] المصدر نفسه .

المصادر:

1- حسين محمد الظاهرة الأمن القومي العربي : مدخل ، مجلة دراسات يمنية ، العدد 48 (صنعاء : 1992).

2- رفعت سيد احمد ، الأمن القومي العربي بعد حرب البنان : دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد 5، 1984.

3- نيقولا ميكيافيلي، الأمير، ترجمة أكرم مومن، مصر، القاهرة، مكتبة ابن سينا للطبع و النشر والتوزيع، 2004.

4- ابراهيم أحمد نصر الدين، التنمية و الإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهات القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الجوان 2005 .

5- حمدي عبد الرحمن حسنة التعددية وازمة بناء الدولة في افريقيا الإسلامية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

6- نولي اكوديبا ، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة: مجموعة من الباحثين، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2013.

7- حسين سيد سليمان الترسية السياسية في كوت ديفوار، مجلة كلية الإقتصاد العلمية: جامعية أفريقيا العالمية الخرطوم، العدد الأول، جوان 2011.

8- ايمن السيد شبانة" الصراعات الأمنية في افريقيا: الخصائص التداعيات- سبل المواجهة، مجلة قرارات الريفية المنتدى الإسلامي، العدد السادس، ستمبر 2010.

9- سيلا علاسان، ساحل العاج تطورات أزمة مابعد الانتخابات وانعكاساتها على المسلمين"، مجلة قراءات أفريقية للمنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي 2012.

10- حسين سيد سليمان، الأربعة السياسية في كوت ديفوار، مجلة كلية الاقتصاد العلمية جامعة افريقيا العالمية الخرطوم، العدد الاول، جوان 2011 .

11- بشكيط خالد ، دور المقاربة الانسانية الامنية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي ، رسالة ماجستير ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010 .

12- حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 169، 2007.

13- محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات، 15 مارس 2012 ، متاح على الرابط الالكتروني http://www.alwahdawi.info

14 - امحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، الموسوعة الجزائرية الدراسات السياسية ، متاح على الرابط الالكتروني http://www.politics-dz.co

15- جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط الالكتروني http://democraticac.de

16- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في منطقة الساحل، مجلس الأمن، 14 جوان 2013.

17- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، موسم 2011 .

18 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري ، المكتبة العصرية للطباعة ، الجزائر ، 2005 .

19- حفيظ صواليلي، الساحل الافريقي يستقطب الاطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الامنية ، الخبير ، الجزائر ، 2010 .

20 - يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

21 - عصام عبد الشافي، معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة ، متاح على الرابط http://kenanaonline.com

ثالثا : المصادر الانكليزية

-1 Barry Buzan , People State And Fear: An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War (Bonlder: Lynne Rienner Publishers, 1991).pp.18- 19